Al-Mukhtar Journal of Social Science 43 (1): 354-366, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/kmfkfw37

Research Article Open Access

التراب العسكري في الجنوب التونسي: حدوده وآليات تسييره 1881–1956

فيصل جميل[1]*

الباحث الاول[1]*: قسم علوم التربية، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين، جامعة قابس، الجمهورية التونسية

المستخلص: يتناول مقالنا الحملة الفرنسية على الجنوب التونسي واحتلاله، ثمّ يدرس مبررات اختيار النظام العسكري لإدارة المنطقة ومراحل تركيز هذه الإدارة العسكرية الجديدة. وفي ذات الإطار يوضّح مقالنا حدود التراب العسكري ترابيا ومميزاته البشرية والطبيعية. ثمّ يمرّ إلى دراسة مكاتب الشؤون الأهلية وصلاحياتها وهي المكاتب التي كلّفت بإدارة شؤون الأهالي بالمنطقة والسهر على تنفيذ المشروع الاستعماري الفرنسي. ليصل بحثنا إلى الحديث عن انتهاكات المكاتب لحقوق الأهالي والسيطرة حتى على حياتهم اليومية وردود فعل الأهالي المطالبة بإلغاء المنطقة العسكرية وضمّ الجنوب إلى نظام المراقبات المدنية شأن باقي أقاليم المملكة التونسية.

الكلمات المفتاحية: التراب العسكري، مكاتب الشؤون الأهلية، الجنوب، الحملة الفرنسية.

[1]***Corresponding author:**
Fayçal Jamil,
faycaljemil1990@gmail.com
Department of Educational Sciences, Higher Institute of Humanities of Medenine, University of Gabes, Tunisia

Received:
21/04/2025

Accepted:
20/06/2025

Publish online:
31/12/2025

The Military Territory in Southern Tunisia: Its Boundaries and Management Mechanisms (1881–1956)

Abstract: This article explores the French campaign in southern Tunisia and its subsequent occupation. It investigates the reasons behind adopting a military system to govern the region and traces the stages of establishing this new military administration. The article also outlines the territorial boundaries of the military zone and examines its human and natural characteristics. It then focuses on the Bureaus of Native Affairs, their roles, and their authority in managing the affairs of the local population and enforcing the French colonial agenda. The study concludes by addressing the bureaus' violations of the locals' rights, their control over everyday life, and the responses of the local population demanding the abolition of the military zone and the integration of the south into the system of civil administration, as was the case in other regions of the Tunisian Kingdom.

Keywords: Military territory, Bureaus of Native Affairs, South, French campaign

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

عاشت الإيالة التونسية منذ احتلال الفرنسيين للجزائر على وقع أزمات عدّة ساهمت بشكل مباشر في إضعاف سلطة الحسينيين التي وجدت نفسها بين مطرقة الجار المحتل وسندان الانتفاضات الداخلية. كل هذه الظروف كانت أرضية ملائمة لغزو فرنسي واسع في ربيع سنة 1881. اندفع الفرنسيون برا وبحرا نحو مستعمرتهم الجديدة تونس حاملين معهم أطماعهم التوسعية.

أشهر قليلة بعد الاجتياح وجد الفرنسيون أنفسهم أمام تباين بشري وإداري بين مناطق الشمال والجنوب، ففي الجنوب كانوا أمام نظام تقليدي يبدو في الظاهر أنه تحت السلطة الحسينية الممثلة بالقياد والخلفاوات لا غير. لكن تكاد تكون فيه قبائل هذه الفضاء مستقلة تماما عن ايالتي تونس وطرابلس، وهي منطقة غابت عنها كل مظاهر التحضّر التي كانت تظهر في مناطق أخرى من البلاد. وأمام الفراغ الإداري وضعف الحضور المخزني في الجهة وغياب كل مظاهر التمدّن، راءى الفرنسيون أن الحكم العسكري المباشر هو أنجع الطرق لسوس الجنوب وقبائله، وهو الأداة المثلى لدفع الأهالي للاستقرار والتخفيف من مظاهر الترحّل والبداوة. ومن هناك فرض الحكم العسكري في الجنوب في شكل مراكز استعلامات قبل أن تتحول إلى مكاتب للشؤون الأهلية.

1. الاحتلال الفرنسي للجنوب التونسي:

قرّر الفرنسيون في بداية سنة 1881 احتلال تونس وضمّها إلى أراضي مستعمرتهم الجزائر، ويبدو أنهم قد أحسنوا التقدير بخصوص الوضع العام للمملكة التونسية التي أنهكتها أزمات القرن التاسع عشر. انطلقت الحملة وسط ذهول رسمي تونسي وتخبط حول ما يجب القيام به لمواجهة هذا العدوان.

1-1 : الحملة الفرنسية على تونس:

أعلنت الحكومة الفرنسية في بداية حملتها أنها ما قدمت إلى الأراضي التونسية إلّا من أجل القيام بعملية عسكرية محدودة ضدّ قبائل مقعد وخمير الحدودية لتأديبها، وقد جاء على لسان صحيفة لوفيغارو **"... لأكثر من عشر سنوات هدّدت تونس دون محاسبة هدوء مستعمرتنا الإفريقية، كان من الضروري وضع حدّ لها وكان من الضروري الحصول على ضمانات جدّية... إذ عجز الباي عن القيام بدور الشرطي في عقر داره، سنفعل نحن ذلك..."**[1] فيما ذهبت صحف أخرى إلى دحض هذه التبريرات، إذ كتبت إحداها بأنه **"لم يكن للخمير وجود أبدا، نحن لم نذهب إلى تونس حتى نعاقب الخمير... بل ذهبنا إلى تونس لتحقيق ربح مالي"**.[2]

وبعد وصول الجيش الفرنسي للحاضرة تونس ومحاصرة القصر السعيد، أجبروا الباي على توقيع اتفاقية الحماية يوم 12 افريل 1881، إلّا أن ذلك لم يجعل من الأهالي والقبائل يقبلون بهذا الغزو والحكم الفرنسي، فاستعدت القبائل خاصة لمحاولات الفرنسيين التقدم إلى أعماق البلاد وقد كانت هذه المقاومة حسب الأستاذ علي المحجوبي **"... نابعة بالدرجة الأولى من الجبال والبوادي والأرياف. فأبناء القبائل وكذلك جزء كبير من**

سكان القرى هم الذين لعبوا دورا رئيسيا في هذه الحركة".[3] وقد نجحت هذه المقاومة في تكبّيد الجيش الفرنسي خسائر فادحة قدّرت بـ 782 جندي بين قتيل ومفقود في السبعة أشهر الأولى من الحملة. [4]

نجح الفرنسيون في السيطرة على شمال البلاد ووسطها رغم المقاومة الشعبية التي واجهوها منذ الأيام الأولى للحملة على تونس. ويبدو أن الفرنسيين كانوا يستهينون نوعا ما بعملية السيطرة على تونس واحتلالها، إذ لم تكن كما تصورها قائد جيش الاحتلال الفرنسي، الجنرال فورجمول دي بوستكينار Forgemol De Boustquinard **"نزهة عسكرية"** بل كانت حربا ضروسا جنّدت لها الحكومة الفرنسية حوالي 40 ألف جنديا والقبائل التونسية أكثر من 50 ألف فارس[5].

1-2: احتلال الجنوب:

بعد أن تمكن الفرنسيون من السيطرة على الشمال والوسط، بدأ التفكير في التحرك نحو الجنوب في حملة سخّر لها الفرنسيون إمكانيات هامّة، فقد كانوا يدركون أن الوضع مختلف تماما عن شمال البلاد ووسطها. فالمجال شاسع كثيرا وقبائله أكثر تمردا، ولا يوجد للتمدّن من معنى في المنطقة. وكل هذه الاعتبارات قد تمّ الأخذ بها من قبل الفرنسيين أثناء الحملة وبعدها عند التفكير في أنجع الطرق لحكم المنطقة وسوس قبائلها.

ومن أجل السيطرة على الجنوب ضبط الفرنسيون في مارس 1882 خطة قوامها السير إلى المنطقة بفيلقين عسكريين، يخرج الأول من قابس تحت قيادة الجنرال "جامي" Jamais، أمّا الثاني فمن قفصة بقيادة الجنرال فيلوبار Fhilebert. وكانت الخطّة تقضي بالتقاء الفيلقين في قصر مدنين والقصور المجاورة له التي كانت تمثل مخزون ورغمة من الحبوب والمحاصيل الفلاحية.[6] وبالفعل وصل في البداية الجنرال جامي إلى قصور مدنين وأم التمر في 2 أفريل 1882، لكن فوجئ بمشهد القصور خالية وفارغة. والمعلوم هنا أن الأهالي قد غادروا المدينة نحو منطقة قريبة من وادي فسي في مرحلة أولى قبل أن يختار الكثير منهم الدخول إلى الأراضي الطرابلسية. وهو ما لاحظه أيضا الطبيب الفرنسي بيرثولون Bertholon الذي قال **"...عندما زرت مدنين لأول مرة خلال عام 1882 كانت المدينة خالية: جرار وأبواب مقلوبة وقطع مختلفة تشير إلى انسحاب مفاجئ، وحدهم السكان المرتبطون بالجامع لم يغادروا.."** أما تطاوين فقد دخلها الجنرال فيلوبار Fhilebert يوم 9 ماي وهي خالية من أهلها أيضا إذ لم يجد فيها أحدا.[7]

أعقب هذه الحملة حملات أخرى كان أبرزها حملة لاروك Laroque فيما بين ديسمبر 1882 وفيفري 1883، وكان الهدف من هذه الحملة إخضاع المناطق التي شهدت بعض المناوشات واحتضنت مجموعات المقاومة.[8] ثمّ جاءت حملة لاروك – فارلود Laroque– Varloud، في خريف سنة 1883 وقد شارك فيها حوالي 500 جندي فرنسي، نجحوا في اجتياز واد فسي وإقامة معسكر في منطقة الوحمية وقد كان الهدف الرئيسي من هذه الحملة إخضاع عرش التوازين والعروش التي ضلت مهاجرة ومتمردة على أرضهم.[9]

استعد أهالي مناطق أقصى الجنوب التونسي لهذه الحملات وحاولوا اعتراض أي تقدم عسكري فرنسي كما حدث في البداية مع البارجة الحربية الرابضة قبالة سواحل قرية جرجيس. إذ يقول الضابط بوازتال في رسالة له إلى القائد الأعلى للأسطول الراسي بحلق الواد بتاريخ 10 جوان 1881 ما يلي: **" ... عندما عزمنا على شراء بعض المئونة والأغنام أعلمنا الخليفة أنه ليس من الحذر أن ترسلوا أي شخص للقرية، وعندما ألحّ عليه الضابط لمعرفة السبب أضاف أنه يوجد بها 500 رجل مسلح وأنه بريء الذمة إزاء أي شخص يغادر الساحل فعاد الزورق إلى الباخرة. وقد أفادني النائب القنصلي الإيطالي بجرجيس كولمباني أن العرب قد نصبوا معسكرهم في الداخل مستعدّين للمقاومة ومقتنعين بهجوم وشيك من طرفنا.."**[10]

وصول الفرنسيين إلى المنطقة لم يكن يعني السيطرة عليها، فيبدو أن أهلها كانوا رافضين تماما للحكم الفرنسي الجديد، وقد كان نزوحهم ودعمهم لحركات المقاومة دليل على ذلك. ففي تقرير للضابط روجيار Rogier يفيد بـــــ**"بقاء عدد هام من عروش ورغمّة في حالة تمرّد إلى حدود 1888"**،[11] وهي السنة التي شهدت استسلام عديد العروش كما جاء في التقرير ذاته لروجيار حيث ذكر أنه **"في جويلية 1888 وقع استسلام عدد كبير من التوازين: أولاد خليفة كلّهم، أغلبية أولاد حامد، مزطورة، أولاد بوزيد، مدنين ولم يبقى في حالة تمرّد سوى 200 خيمة".**[12]

1- فرض الحكم العسكري على الجنوب:

بعد أن نجح الفرنسيون في بسط نفوذهم على الجنوب، أخذوا يفكرون في الطريق الأنجع للمحافظة على هذه المنطقة ولإخضاع القبائل التي لا تزال رافضة للحضور الفرنسي، سيّما وأنهم قد وجدوا أنفسهم أمام مجال شاسع يخلو من كل مظاهر التحضر والتمدّن.

2-1: حدود المنطقة العسكرية:

يبدو من خلال أرشيف وزارة الحرب الفرنسية أن فكرة وضع الجنوب التونسي تحت الحكم العسكري المباشر قد كان مطروحا منذ بداية الحملة، لكن الخلاف المطروح كان حول حدود إرساء المنطقة العسكرية جغرافيا. وقد تمّ في البداية تقديم عدّة اقتراحات لتحديد مجال امتداد المنطقة، ففي سنة 1901 جاءت مذكرة تقترح أن تضمّ منطقة الجريد والشمال إلى حدود منطقة بوعرادة ويعني هذا العودة إلى التقسيم المعتمد تقريبا في سنة 1895.[13] ثمّ في مذكرة ثانية يقترح برونك (Brunck) رئيس مصلحة الاستعلامات أن تشتمل المنطقة العسكرية على الدوائر التالية: دائرة مدنين، دائرة قابس ودائرة قفصة. وعلى ضرورة بعث 5 مراكز استعلامات جديدة. وقد علّل مقترحه بعدة أسباب موضوعية، وهي:

- ضرورة حسن السيطرة على منطقة الجريد التي تمثّل مركزا للاضطرابات الدينية ومفترقا للطرق الصحراوية.

- مراقبة وإخضاع قبيلة بني زيد وهي القبيلة المخزنية التي تتوفر على احتياطي هام من المخزن ضدّ باقي قبائل المنطقة.
- مزيد إخضاع منطقة الحامّة وسهولة مراقبتها.
- تطابق الامتداد الجغرافي مع المنطقة العسكرية بالجزائر.[14]

تواصلت المشاورات حول حدود المنطقة العسكرية طويلا، وقد توصل الفرنسيون في نهاية الأمر إلى حلّ لهذه المسألة، فصدر أمر إحداثها وفصلها عن المراقبة المدنية بقابس التي تمّ إحداثها في 17 ماي 1895، وبات مجالها يغطي كامل الجنوب التونسي عدا قابس وجربة. وحسب أطروحة مارتي (Marty) أصبحت البلاد التونسية في تلك الفترة تمسح 82.340 كلم² في المنطقة المدنية و71.160 كلم² في المنطقة العسكرية وتتوزع كالتالي: تطاوين 32.580 كلم²، مدنين 3100 كلم²، جرجيس 1100 كلم²، بن قردان 4500 كلم2 كلم²، مطماطة 2300 كلم²، قبلي 27.580 كلم²، بحيث يكون مجموع مساحة البلاد التونسية 153.500 كلم².[15]
ويرجح الأستاذ عبد اللطيف الحناشي أن إخضاع المنطقة إلى الحكم العسكري جاء لعدّة اعتبارات، أبرزها[16]:
–السيطرة على المنطقة خاصة وأنها قريبة من الحدود الطرابلسية.
– غلق منافذ أي مقاومة محتملة مضادة غير مرغوب فيها قادمة من الشرق.
– إلزام عروش ورغمة بالكف عن القيام بأعمال عدوانية ضدّ العروش الليبية.
– التحضير لعملية ضبط الحدود.
– الحدّ من تنقل قبائل المنطقة أو تجّارها لطرابلس ومحيطها وكذلك منع القبائل الطرابلسية من الانتقال إلى البلاد التونسية سواء للتجارة أو الإقامة.

2– 2: المنطقة العسكرية، السجن الفسيح لقبائل الجنوب.

ومنذ أن فرضت المنطقة العسكرية على الجنوب أصبحت مغادرته من قبل سكانه تخضع لنضام التراخيص من الوزارة الأولى في البداية، والأمر متعلق ليس فقط بعامّة الناس بل حتى بأعيان المنطقة وأصحاب النفوذ. فقاضي مدنين الحاج عون بن عون بعث برسالة إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور بتاريخ 3 أفريل 1894 يطلب منه **".. الإذن .. في التوجه لزيارة الحاضرة على العادة السابقة..".**[17] وقد تحصل مفتي مدنين بتاريخ 8 مارس 1900 على ترخيص بدوره لزيارة الحاضرة بعد أن التمس ذلك من الوزير الأكبر بوعتور.[18]
أمّا مسالة زيارة التراب العسكري من غير ساكنيه أي من سكان المراقبات المدنية فكان أمر جدّ صعب، فالسلطات العسكرية كانت صارمة في إغلاق المنطقة، والتراخيص لم تكن تمنح إلّا للضرورات القصوى. وهذا ما لاحظه ودوّنه المبعوث الخاص لجريدة La Partie Humaine إلى مناطق أقصى الجنوب التونسي في صيف سنة 1937، إذ كتب قائلا **"... من العسير على الزائر دخول التراب العسكري بالجنوب التونسي،**

لا للموانع الطبيعية حتما ولكن السلطة العسكرية تحرس منافذ هذه المنطقة بكل حرص وغيرة لخشيتها من تسلل غريب تبصر عينه ما تفعله (السلطة) بهذه الربوع، ويفضح لسانه الأسرار. فما من أحد يغامر بدخول هذه النواحي إلا ويتعرض للتحقيق والسؤال: "ما وجهتك؟ ومن أين أتيت، وما شأنك هنا؟" حتى ليبدو الذهاب عند السوفيات أقل عناء وأيسر منالا من دخول التراب العسكري للجنوب التونسي، وهل أبلغ من ذا دلالة؟..."[19]

وأمام هذا الوضع أطلق الحزب الدستوري حملة من أجل إلغاء النظام العسكري في المنطقة وقد سانده في هذه الحملة كل من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس. وقد وقعت لهذا الطلب عريضة تطالب بضمّ المنطقة إلى المراقبات المدنية.[20] فقامت سلطات الحامية بدفع أعوانها بالمنطقة بتوقيع عريضة مشابهة تتبرأ من العريضة الأولى وصاحبها الدستوري محمد بن عمر وتدعو إلى عدم المسّ من النظام العسكري للجنوب وقد وقّع على هذه العريضة 18 شخصا. ثمّ أعقبتها عريضة أخرى تحمل نفس المطالب وتدين أحداث أفريل 1938، وقد وقعها 27 رجلا من أعيان عرش التوازين من قيادة ورغمّة.[21]

الانتشار العسكري الفرنسي في التراب العسكري بداية سنة 1912.[22]

الحاميات	الوحدات	ضباط	أعداد الوحدات
قفصة[23]	– الفوج الرابع للترايور (فرقتين) – الفوج الثالث للترايور (سرية)	02 04	85 153
مدنين	– الفوج الرابع للترايور – الكتيبة الرابعة (الافريقية) –الفوج الرابع للصبايحية	* 02 03	47 145 70
جرجيس	– الفوج الرابع للترايور –الفوج الرابع للصبايحية	02 01	79 40
تطاوين	– الفوج الرابع للترايور –الفوج الرابع للصبايحية	04 01	133 40
المجموع	----------	19	792

2- مكاتب الشؤون الأهلية، أداة الحكم العسكري:

بعد أن استقر الأمر بفرض النظام العسكري على الجنوب التونسي وفصله عن مناطق حكم المراقبات المدنية، انطلقت المشاورات حول آليات تنفيذ هذا المشروع الاستعماري وأنجع الأجهزة العسكرية القادرة على فرض النظام فيه وسوس القبائل المنتشرة على مجاله. فتمّ التحوّل بذلك من نظام العمل بمراكز الاستعلامات إلى العمل بمكاتب الشؤون الأهلية وهو السياق الذي بعث فيه مكتب الشؤون الأهلية بمدنين.

3-1: تركيز المكاتب:

كانت القوات الفرنسية التي شاركت في الحملة على تونس في ربيع سنة 1881 تتبع مباشرة قيادة الفيلق التاسع عشر المستقر بالجزائر. وقد ظلت على هذا الأمر لأكثر من سنة، أي إلى حدود شهر جويلية 1882، حيث بعثت رسميا مصلحة الاستعلامات وقد عيّن على رأس هذه المصلحة المقدم بونت Pont والذي كان يشغل قبل ذلك رئيسا لمكتب الاستعلامات بقسنطينة.[24] وهذا دليل على أن هذه الإدارة الجديدة بتونس هي استنساخ لتجربة الاستعلامات بالجزائر. وفي هذا السياق وقع في الجنوب بعث ثلاثة مراكز استعلامات بكل من جرجيس والدويرات وأم التمر بناءا على أمر من وزارة الحرب الفرنسية بتاريخ 10 ديسمبر 1887، فيما تراجع الفرنسيون عن إحداث مركز استعلامات بمنطقة جميلة الحدودية رغبة منهم في عدم إثارة مشاكل مع السلطات العثمانية بطرابلس.[25]

في 12 جانفي 1900 انعقد مجلس وزاري صدر عنه قرار بتغيير تسمية "مصلحة الاستعلامات" بالتسمية الجديدة "مصلحة الشؤون الأهلية بتونس" وبهذا القرار أصبحت كل مكاتب الاستعلامات تسمى مكاتب شؤون أهلية أو فروع منها.[26] وقد انطلق بعد ذلك العمل على نقل هذه المصلحة إلى إدارة الإقامة العامة، إذ اقترح وزير الحرب في أفريل 1902 على سلطات الحماية التكفل بمنح ومصاريف مكاتب الضباط ورواتب الفرسان،[27] فكان ردّ الإقامة العامّة ووزارة الخارجية الفرنسية بأن وضع الميزانية التونسية لا يسمح بمصاريف إضافية قدرت آنذاك بحوالي 90 ألف فرنك.[28] وتواصلت المفاوضة على هذا الأمر إلى حين أن أشعر وزير الخارجية المقيم العام بعقد اتفاق بين وزارتي الخارجية والحرب يقضي بإلحاق هذه المصلحة بالإقامة العامّة ابتداء من يوم 1 جانفي 1906. وبذلك أحيلت مصلحة الشؤون الأهلية بتونس ومكاتبها رسميا بالإقامة العامّة، وأصبح موظفو المصلحة وأعوانها خاضعين للأوامر المباشرة والفعلية للمقيم العام، وتمّ إثر ذلك تعيين القائد الأعلى للدائرة العسكرية بمدنين "فوشي" على رأس مصلحة الشؤون الأهلية بالإقامة العامة وعيّن الضابط لوبوف مساعدا له.[29]

ومن خلال الأوامر والترتيبات التي أحدثت مصلحة الشؤون الأهلية ومكاتبها عهدت القيادة العسكرية لضباط الشؤون الأهلية جملة من المهام، يمكن تلخيصها فيما يلي[30]:

- **أولا:** معرفة كل ما يتعلق بالسكان والبلاد وأعوان الإدارة التونسية والطرق الدينية وكذلك مراقبة الإدارة المحلية.
- **ثانيا:** المراقبة السياسية والإحاطة بكل الأحداث والآراء السياسية التي تروج في الدائرة المعنية، ورصد أي تحركات مشبوهة من شأنها أن تخل بنظام المنطقة.
- **ثالثا:** المحافظة على الأمن والسلم الاجتماعي بمعية أعوان الحكومة التونسية والقيام بوظائف الضابطة العدلية.

ويتوزع ضباط الشؤون الأهلية في تونس عامّة في العشرينات إلى [31]:

- القائد العسكري لتراب الجنوب التونسي ومقره مدنين وهو نائب المقيم العام.

(Délégué du Résidant Général pour le Territoires du sud Tunisien)

- رئيس الموظفين ورئيس المصلحة المركزية بالإقامة العامة.
- رئيس مساعد
- سبعة رؤساء مكاتب
- أربعة عشر مساعد
- ثماني ضباط مترجمين.

3-2: السلطة المطلقة للمكاتب:

يقول الكابيتان شافانْ Chavanne الذي سبق له وأن كان مشرفا على مكتب الشؤون الأهلية بجرجيس: **"إن ضباط الشؤون الأهلية مكلفون بالمراقبة السياسية، والحفاظ على الأمن ومراقبة الإدارة الأهلية داخل المناطق العسكرية للجنوب التونسي... ويقوم الضباط كذلك بدور الشرطة العدلية في هذه الربوع، وهم مكلفون أيضا بمراقبة الرؤساء والأعوان المحليين، حيث تتم استشارتهم كلما حصلت تعيينات في سلك الموظفين. كما يرأس هؤلاء الضباط مجالس الوصاية المحلية الخاصة بالأراضي الجماعية، واللجان التحكيمية المكلفة بحسم النزاعات والخلافات. ومن مهامهم أيضا العمل على تنمية الزراعة في دوائرهم، وإرشاد الأهالي إلى سبيل الرقي، والمساعدة على تطوير الاستعمار أينما وجد... وعلاوة على كل هذه الاهتمامات فان ضباط الشؤون الأهلية هم ضباط الحالة المدنية وبإمكانهم حضور المجالس البلدية في الدوائر التي أحدثت فيها بلديات مثل مدنين، وتطاوين وجرجيس، وبن قردان، حيث يقومون بالإطلاع على مراسلات رئيس البلدية والتعليق عليها..."**[32]

كان ضباط الشؤون الأهلية يمارسون سياسة رقابية تجاه السلطة المحلية من قياد وخلفاوات بشكل مباشر. فكل قراراتهم لم تكن ترى النور قبل أن يطّلع عليها رئيس مكتب الشؤون الأهلية بمدنين ويختمها. كما كان رئيس المكتب هو من يقترح على الوزارة الأولى تعيين وعزل القياد والخلفاوات ورؤساء البلديات. ففي رسالة بتاريخ 30 نوفمبر 1935 موجهة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس، طلب رئيس مكتب الشؤون الأهلية بمدنين الكومندون لافوند Lafond تعيين قايد ورغمة أحمد اللفات رئيسا لبلدية مدنين خلفا لمحمد الزواري الذي تمّ تكليفه بقيادة باجة.[33] وعملا بهذا المقترح أصدر أحمد باشا باي أمر علي بتاريخ 18 ديسمبر 1935 عيّن بمقتضاه مرشح مكتب الشؤون الأهلية أحمد اللفات رئيسا لبلدية مدنين.[34]

كما كان مكتب الشؤون الأهلية يرسل تقاريره بشكل منتظم حول عمل القايد والبلدية إلى الإقامة العامة بتونس، إلى جانب التقارير الأمنية والصحية. وكان في رصد دائم لحياة الأهالي وحركة القبائل درء لأي خطر قد يحدق بالمنطقة. وقد كلف مكتب الشؤون الأهلية في عديد المرات بإعداد تقارير ودراسات حول قبائل المنطقة كدراسة الملازم برنارد Bernard التي أعدها حول قبيلة الحوايا في سنة 1904 لدعم عمل اللجنة المكلفة بالنظر في النزاع بين الحوايا والعمارنة والجليدات حول أراضي مشاهد وحقوق استغلالها.[35]

أشكال الاضطهاد التي كانت تمارسها السلط الفرنسية والمحلية على حد السواء عديدة، على غرار التزام الأهالي ببعض أعمال السخرة، وإيداعهم السجن إن خالفوا الأوامر.[36] كما كانوا يمنعون سكان المنطقة من رفع الأعلام الوطنية في محالهم، ويجبرون المدنيين على أداء التحية إلى العساكر الفرنسيين كلما مروا بهم وإلا نالهم نصيب من العسف والإهانة في السجن. وهو الأمر الذي يطبق حتى على زائري المنطقة بصفة عرضية.[37]

طالب الأهالي عديد المرات بإلغاء نظام التراب العسكري ومكاتبه الأهلية وإلحاق الجنوب بالمراقبات المدنية وهو الطلب الذي تبناه الحزب في اجتماعه الملي يوم 10 جوان 1936، إذ اعتبره **"نظام لا يقره قانون ولا عدالة ولا إنسانية والذي يقضي بقسمة البلاد إلى قسمين يسلط على الجنوب منها حكم ديكتاتوري خاص ينافي أبسط المبادئ الديمقراطية".**[38] ويذكر أن هذه الدعوات انطلقت منذ أن بعث بورقيبة بمذكرة إلى بيار فينوت Pierre Viénot كاتب الدولة الفرنسية للشؤون الخارجية حول هذه المسألة في سنة 1936، وتجدّدت في لائحة المؤتمر الدستوري الجهوي لجامعة الجنوب المنعقد بالعاصمة في 30 أفريل 1949.[39]

خاتمة:

لقد نجح الفرنسيون بفصلهم للتراب العسكري عن المراقبات المدنية في تأسيس نظام "إداري عسكري" يخدم أهدافهم في المنطقة ويؤمن حدودهم الجنوبية مع أتراك طرابلس في العقود الأولى من سيطرتهم على تونس. وقد مثّل هذا النظام كابوسا لقبائل المنطقة الذي تأثروا به كثيرا، إذ مثل حجر عثرة في تحركاتهم المجالية. وكانت قوانينه غذاء لانتفاضات عدةّ كانت أبرزها التي تزامنت مع الحرب العالمية الأولى ورافقت مقاومة الليبيين للغزو الإيطالي.

ولقد مثلت مكاتب الشؤون الأهلية الأداة الناجعة لحكم مناطق التراب العسكري وخدمة المشروع الاستعماري في جنوب المملكة. وكانت الحاكم الفعلي المباشر في التراب العسكري، إذ كانت لضباطهم من الصلاحيات ما لم تكن للقايد والعامل، فلا يبدو للمكاتب من صلاحيات محددة تلتزم بها وتقف عند حدودها في كل ما تعلق بالقبائل الخاضعة لها. وكانت الراعية لمشاريع توطين اليهود والأوروبيين في الجنوب التونسي ومحاولات دمجهم مع أهالي المنطقة.

الحواشي:

[1] – Le figaro le 14 Mai 1881.

[2] – La Comédie Politique Le 22 Mai 1881.

[3] – المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، دار سيراس للنشر، 1993، ص 55.

[4] – Broche (François), **L'expédition de Tunisie 1881**, France, Janvier 1996, p 245.

[5]– الحماص (محمد)، **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب التونسية 1881–1950: جلاص، الهمامة، الفراشيش، أولاد سعيد، ورغمة (الودارنة)، المهاذبة**. الطبعة الثالثة، مركز النشر الجامعي، تونس 2014، ص 47.

[6] – Martel (André), **Les confins saharo–tripolitains de la Tunisie (1881–1911)**, Tome 2, Publication de l'université de Tunis, Faculté des lettres et de sciences humaines, Paris 1965.p 248.

[7] – ليسير (فتحي)، **الاستعمار الفرنسي وقبائل أقصى الجنوب التونسي، مثال الودارنة 1881–1918**. شهادة الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس 1986–1987، ص 48.

[8] - المرجع السابق، ص 90.

[9] – Reibell (Varloud), **La Tunisie d'il y a 50 ans, d'après les notes et souvenirs du commandant Varloud du 4 ème Régiment de Zouaves**, Paris, Berger– Levault 1932. P 147.

[10] – المنصر (عدنان) والصغير (عميرة علية)، **المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الأول (1881–1939)**، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، تونس، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، تونس 1997، ص 173.

[11] – الحماص (محمد)، **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب التونسية 1881–1950: جلاص، الهمامة، الفراشيش، أولاد سعيد، ورغمة (الودارنة)، المهاذبة...** ص 104.

[12] – A.D.N, Sous–Série .Notices de Tribus. Bobine G16. Carton 119. Dossier 1 F5.

[13] – Martel (André), **Les confins saharo–tripolitains de la Tunisie (1881–1911**....p 29.

[14] – Martel (Martel), **Les confins saharo–tripolitains de la Tunisie (1881–1911**....p 29

[15] – Marty (Jean Augustin), ''**Les territoires du sud Tunisien et leurs ressources arbustives**'', Thèse de doctorat en droit, Alger, 1944, p 26.

[16] – الحناشي (عبد اللطيف)، **"أقصى الجنوب التونسي: من المقاومة العنيفة العفوية إلى المقاومة المنظمة (آليات، خصوصيات، وحدود الانتقال والانتشار)"**، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881–1956 أيام 6–7–8 ماي 2004. ص 260.

[17] – الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة B، صندوق 14، ملف 1/4.

[18] – الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة B، صندوق 14، ملف 1/1.

[19] – ليسير (فتحي)، **قبائل أقصى الجنوب** ... ص 9.

– Le Tunis soir le 5 octobre 1937.

[20] – جريدة الزهرة بتاريخ 24 مارس 1938.

[21] – الحناشي (عبد اللطيف)، **"أقصى الجنوب التونسي: من المقاومة العنيفة العفوية إلى المقاومة المنظمة (آليات، خصوصيات، وحدود الانتقال والانتشار)"**، ... ص 260.

[22] – AMAE . ISHTC. Bobine 243. C 302. D1. F 201. **Répartition des Groupes de la Division d'occupation en Tunisie au 1 Janvier 1912.**

[23] – حامية قفصة تقع خارج التراب العسكري لكن يمتد مجال نشاطها على منطقة نفزاوة التابعة للتراب العسكري.

[24] – المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، دار سراس للنشر، تونس 1986، ص 108.

[25] – ليسير (فتحي)، **"قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية: نجع ورغمة نموذجا 1881-1939"**، ....ص 109.

[26] – الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A ، الصندوق عدد 193، الملف عدد 1.

[27] – Martel (Martel), **Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)**....p 30

[28] – Chavannes (Capitaine), **Historique du bureau des affaires indigènes de Tunisie (1881-1930)**, . In: Revue d'histoire des colonies, tome 21, n°91, Janvier-février 1933. P 53.

[29] – ليسير (فتحي)، **"قبائل أقصى الجنوب التونسي تحت الإدارة العسكرية الفرنسية: نجع ورغمة نموذجا 1881-1939"**، ... ص 109.

[30] – العرفاوي (خميس)، **القضاء والسياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881-1956**، ....ص 173.

[31] – Chavannes (Capitaine), **Historique du bureau des affaires indigènes de Tunisie (1881-1930)**, ...P 36.

[32] – ليسير (فتحي)، **نجع ورغمة** ... ص 144.

[33] – الأرشيف الوطني التونسي، السلسة M5، الصندوق 49، الملف 1، الوثيقة 3.

[34] – الأرشيف الوطني التونسي، السلسة M5، الصندوق 49، الملف 1، الوثيقة 1.

[35] – Centre des archives diplomatiques de Nantes, 1TU/600/1-253, Bureau des affaires indigènes de Médenine (lieutenant BERNARD), Frontière tuniso-tripolitaine : correspondance au sujet de l'étude sur la tribu des Haouaia.

[36] – جريدة الحرية بتاريخ 17 أفريل 1949.

[37] – القسنطيني (الكراي)، **"التراب العسكري والمواجهة السياسية مع الاستعمار: حادثة الجرف (مارس 1950) تداعياتها وخلفياتها"**، ... ص 290.

[38] – المرجع السابق ص-ص 290- 291.

[39] – جريدة الحرية بتاريخ 15 ماي 1949.

المصادر والمراجع العربية :

- الحماص (محمد)، **الاستعمار الفرنسي وقبائل الوسط والجنوب التونسية 1881-1950: جلاص، الهمامة، الفراشيش، أولاد سعيد، ورغمة (الودارنة)، المهاذبة.** الطبعة الثالثة، مركز النشر الجامعي، تونس 2014.
- الحناشي (عبد اللطيف)، **"أقصى الجنوب التونسي: من المقاومة العنيفة العفوية إلى المقاومة المنظمة (آليات، خصوصيات، وحدود الانتقال والانتشار)"**، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956 أيام 6-7-8 ماي 2004.

- العرفاوي (خميس)، **القضاء والسياسة في تونس ومن الاستعمار الفرنسي 1881-1956**، دار صامد للنشر والتوزيع، تونس مارس 2005.
- القسنطيني (الكراي)، **"التراب العسكري والمواجهة السياسية مع الاستعمار: حادثة الجرف (مارس 1950) تداعياتها وخلفياتها"**، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2004.
- ليسير (فتحي)، **الاستعمار الفرنسي وقبائل أقصى الجنوب التونسي، مثال الودارنة 1881-1918**. شهادة الدراسات المعمقة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس 1986-1987.
- المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، دار سيراس للنشر، 1993.
- المنصر (عدنان) والصغير (عميرة علية)، **المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الأول (1881-1939)**، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، تونس، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، تونس 1997.
-

المصادر والمراجع الفرنسية:

- Reibell (Varloud**), La Tunisie d'il y a 50 ans, d'après les notes et souvenirs du commandant Varloud du 4 ème Régiment de Zouaves**, Paris, Berger- Levault 1932.
- Broche (François), **L'expédition de Tunisie 1881**, France, Janvier 1996.
- Chavannes (Capitaine), **Historique du bureau des affaires indigènes de Tunisie (1881-1930),** . In: Revue d'histoire des colonies, tome 21, n°91, Janvier-février 1933.
- Martel (André), **Les confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911**), Tome 2, Publication de l'université de Tunis, Faculté des lettres et de sciences humaines, Paris 1965.
- Marty (Jean Augustin), **''Les territoires du sud Tunisien et leurs ressources arbustives''**, Thèse de doctorat en droit, Alger, 1944.

الصحف والأرشيفات الفرنسية:

- Le figaro le 14 Mai 1881.
- La Comédie Politique Le 22 Mai 1881.
- Le Tunis soir le 5 octobre 1937.
- A.D.N, Sous-Série .Notices de Tribus. Bobine G16. Carton 119. Dossier 1 F5.
- AMAE . ISHTC. Bobine 243. C 302. D1. F 201. **Répartition des Groupes de la Division d'occupation en Tunisie au 1 Janvier 1912.**

- Centre des archives diplomatiques de Nantes, 1TU/600/1-253, Bureau des affaires indigènes de Médenine (lieutenant BERNARD), Frontière tuniso-tripolitaine : correspondance au sujet de l'étude sur la tribu des Haouaia.

الصحف والأرشيفات العربية:

- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة B، صندوق 14، ملف 1/4.
- الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة A ، الصندوق عدد 193، الملف عدد 1.
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسة M5، الصندوق 49، الملف 1.
- جريدة الحرية بتاريخ 17 أفريل 1949.
- جريدة الزهرة بتاريخ 24 مارس 1938.
- جريدة الحرية بتاريخ 15 ماي 1949.